

الإفتتاحية

هل من إنزياح تركي نحو "الشرق"؟

أثار التعاون التركي مع روسيا وإيران بشأن الأزمة السورية في إطار ما يسمى بـ " مسار أستانا " وإبرام صفقة اس ٤٠٠ مع روسيا، ومن ثم استمرار الخلاف التركي مع الولايات المتحدة وما يواكبه من عقوبات وتوترات، تساؤلات كثيرة ومشروعة عما إذا كانت تركيا بصدد إحداث تغيير جذري في خياراتها السياسية بين " الغرب " الأميركي - الأوروبي وبين " الشرق " المتمثل في هذه الحقبة بروسيا وإيران.

والإجابة عن مثل هذا السؤال أمر يوجب استحضار مختلف العوامل المحددة لسياسات وخيارات تركيا الخارجية، من زوايا تاريخية ومصالح راهنة. ومع انه، حتى الحرب العالمية الأولى، كانت تركيا العثمانية تتحالف مع جزء من أوروبا دون الآخر، فإنه بعد الحرب العالمية الثانية تحديدا باتت تركيا قبالة كتلة أوروبية واحدة المسماة اليوم بـ " الإتحاد الأوروبي "، وأمام " غرب واحد " يشمل الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. في المقابل تركيا ليست أمام " شرق واحد " أي إن إيران ليست وروسيا في حلف واحد بنيوي على غرار الإتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي. كما إن الشرق الإسلامي ليس واحدا حتى داخل الكتلة السنّية. فيكون الحديث عن مصطلح " شرق " أو مشرق " واحد، غير علمي وغير عملي. يلا تتحدد خيارات الدول الاستراتيجية بناء على معطيات أو أحداث ظرفية.

تاريخياً فإن الهوية القومية التركية كما الدينية، المقصود المذهبية، تحددت في ظل العداء لكل من روسيا السلافية والأورثوذكسية والحروب بينهما كثيرة، كما في ظل الصراع القومي والمذهبي مع القومية الفارسية والصفوية الشيعية، كذلك مع المملوكية العربية السنّية منذ مطلع القرن السادس عشر وما تلاها لاحقا من نزعات محمد علي باشا العربية في مصر وبلاد الشام وصولاً إلى مشارف الأستانة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. تشكلت صورة كل من روسيا وإيران على أنها " عدو " في العقل السياسي والمجتمعي التركي حتى اليوم. أما الغرب بشقه الأوروبي فكان " العدو " أيضا على امتداد قرون. لكن العلاقات مع الغرب شهدت مسارين مهمين: الأول فكري والثاني بنيوي.

فمنذ نهاية القرن الثامن عشر، ومن بعد ذلك مع تنظيمات ١٨٣٩ و ١٨٥٦ ودستور ١٨٧٦ ومن ثم ثورة اتاتورك بعد العام ١٩٢٣، كانت حركات الإصلاح السياسية الاجتماعية والاقتصادية في تركيا تحاكي الاتجاهات الغربية في الإصلاح وحيانا بإشراف غربي مباشر. وبعد الحرب العالمية الثانية كانت تركيا تدخل في منظومة بنوية تتجاوز أفكار الإصلاح لتصبح عام ١٩٥٢ عضوا في حلف شمال الأطلسي ولتبدأ منذ نهاية الخمسينيات وخصوصا مع بروتوكول أنقرة ١٩٦٣ مسار الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، والذي لم يصل بعد إلى نهايته. في المقابل لم يكن هناك أي مسار إصلاح ولا فكري ولا بنوي مع "الشرق" الروسي أو الإيراني أو العربي. بل كانت إقامة علاقات تركية مبكرة مع الكيان الصهيوني تأكيداً على خيارات تركيا "غير المشرقية" بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن الاستدلال بمحطتين لجعل المقاربة أكثر موضوعية وهي وصول حزب ذي طابع إسلامي بمفرده إلى السلطة عام ٢٠٠٢ وهو حزب العدالة والتنمية، وواقع المصالح التركية الراهنة على جميع الأصعدة. لم يكن انتصار حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان في العام ٢٠٠٢ عادياً. فللمرة الأولى يصل حزب إسلامي إلى السلطة بمفرده أي يسيطر على البرلمان ويشكل حكومة بمفرده ويوصل عام ٢٠٠٧ رئيساً للجمهورية من بين صفوفه هو عبدالله غول. أي إنه قادر على اتخاذ القرارات الحاسمة بحرية. لم تكن لدى العدالة والتنمية أي مشكلة فكرية أو سياسية أو أمنية مع الغرب تختلف عن تلك التي كانت قائمة في ظل الأحزاب العلمانية التي سبقته إلى السلطة على امتداد عقود. كان لدى الحزب مشكلة معقدة مع المؤسسة العلمانية المتشددة وحارستها المؤسسة العسكرية. لذا ركّز في تحركه على محاولة كسر نفوذ المؤسسة العسكرية ونجح في ذلك في استفتاء عام ٢٠١٠ وفي إفشال المحاولة الانقلابية في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦. في المقابل كان حزب العدالة والتنمية مؤيداً لمشاركة تركيا في غزو العراق عام ٢٠٠٣ لكن تمرد مع بعض نوابه أفضّل، مع نواب المعارضة، القرار في البرلمان وانعكس ذلك انزعاجاً كبيراً لدى أردوغان. كذلك انخرط أردوغان في مشروع "الشرق الأوسط الكبير" ونصّب نفسه عام ٢٠٠٥ رئيساً إقليمياً للمشروع في ظل رئاسة جورج دبليو بوش العامة له. وفي خطوة لم يتجرأ حتى العلمانيون عليها، كان أردوغان، ومعه رئيس الجمهورية عبدالله غول وبمعية كبير المستشارين حينها أحمد داود أوغلو، أول زعيم تركي يدعو رئيس الدولة العبرية شمعون بيريز لإلقاء كلمة أمام البرلمان التركي في خريف ٢٠٠٧ وينال جائزة الشجاعة من اللوبي اليهودي في أميركا. ومع دخول المنطقة في حقبة ما يسمى بـ "الربيع العربي"، كان التعاون التركي-الأميركي-الأوروبي كاملاً ميدانياً وديبلوماسياً لإسقاط النظام السوري وإضعاف إيران. ووصل الأمر إلى إعلان تركيا سوريا "عدواً وإلى إسقاط طائرة روسية خريف ٢٠١٤. وحده الخلاف على دعم قوات الحماية الكردية في سوريا

كان شرارة التوتر في العلاقات بين أنقرة وواشنطن اذ اعتبرت تركيا ان كياناً كردياً على حدودها الجنوبية يشكل تهديداً لها. ومن هنا بدأت لعبة عض الأصابع بين الطرفين عبر محاولات تركية لثني واشنطن عن دعم الأكراد وسعي اميركي لتكريس انقسام سوريا منطلقاً لتقسيم المنطقة. لم تخرج تركيا من العباءة الأميركية ولم تكن هي البادئة. لكن لم يكن لها ان تقف متفرجة دون اللجوء إلى خطوات ضغط مقابلة. فكان التهديد بشراء أس ٤٠٠ من روسيا كورقة ضغط على واشنطن منذ عهد باراك اوباما واستمر التلويح بهذه الورقة ٣ سنوات كاملة، من دون ان تغير أميركا موقفها من الأكراد ومن رفضها بيع تركيا منظومة باتريوت بدلا من أس ٤٠٠. في المقابل فإن انخراط تركيا في مسار أستانا لم يكن خياراً، بل ردة فعل على مواقف واشنطن من سوريا وخصوصاً أكراد الشمال. لكن هذا المسار كان يحقق لتركيا من المكاسب التي لا علاقة لها بالانحياز أو الانزياح إلى الشرق. كانت المكاسب قومية تركية خالصة قد يجد، أو يدرك، " أهل الشرق " لاحقا خطورة هذه المكاسب على مصالحهم أنفسهم. إذا كان " السماح " لتركيا باحتلال الشريط من جرابلس إلى عفرين فإدلب، يضعف، من زاوية روسيا وإيران، الانفصالية الكردية والنفوذ الأميركي، فإن الأطماع التركية في استعادة حدود " الميثاق الملي " لعام ١٩٢٠ غير خافية وأنقرة تجاهر بها علناً. أما مكاسب روسيا من تفاهمها مع تركيا فهي روسية خالصة من أس ٤٠٠ إلى المفاعل النووي إلى خط النفط والغاز عبر البحر الأسود. لذلك فإن مسار أستانا يحقق لتركيا وروسيا مكاسب عملية بينما يقدم مكاسب وهمية للمحور الإيراني - السوري إلى حد إقامة منطقة منزوعة من السلاح، لم تتحقق بعد، بين " دولة "، هي الدولة السورية، وبين جماعات وعصابات إرهابية تدعمها تركيا، وهذا غير مقبول ومضر معنوياً للدولة السورية. تحقق تركيا مكاسب من صحن " المشرق " فيما لا تزال جزءاً كاملاً من الالتصاق البنيوي بالغرب.

١- اقتصادياً ترتبط تركيا بالاتحاد الأوروبي واميركا. ٤٥ في المئة من تجارة تركيا الخارجية مع الاتحاد الأوروبي و ٥,٢ في المئة مع الولايات المتحدة. ٤٩ في المئة من تجارة تركيا الخارجية بالدولار و ٤٢ في المئة باليورو. ٨٠ في المئة من الاستثمارات الخارجية في تركيا غربية. بينما قيمة التعاملات التركية بالروبل الروسي ١,٠ في المئة.

٢- عسكرياً وأمنياً فإن أكثر من ٨٠ في المئة من سلاح الجيش التركي هو من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا.

٣- وعلى الصعيد السياسي تعرف تركيا أن كلفة الانفصال عن الغرب بل حتى الخروج من حلف شمال الأطلسي فضلا من مسار الاصلاحات الأوروبية، وإن كانت بطيئة احياناً وتمعثرة أحياناً أخرى، كبيرة جداً على الأمن القومي لتركيا ووحدة أراضيها، خصوصاً أن جانباً مهماً من مشكلات تركيا هي ذات طابع غربي حضاري مثل المسألة الأرمنية

وقضية قبرص والصراع مع اليونان والعلاقة المتشنجة مع الكنيسة الأرثوذكسية في اسطنبول. وهي مشكلات كانت عضوية تركيا الأطلسية ومسارها الأوروبي عاملين أساسيين في مواجهتها والحد من تأثيراتها السلبية عليها. كذلك إن ارتباط تركيا بمسار المنظومة الإصلاحية الأوروبية، بما فيها العلمانية، هو الذي يوفر لها فرصة الأخذ بعوامل التقدم والتطور بعيدا عن انسداد أفق الإصلاح في العالم الإسلامي بمعزل عن مدى التقدم التركي في هذا المجال من عدمه.

٤- كما إن حلف شمال الأطلسي لن يسمح لتركيا، لدورها الطبيعي والوازن داخل الحلف، أن تخرج منه بسبب خلافات ظرفية أو مزاجات رئيس معين سواء في " بش تبه " أو البيت الأبيض. ويمكن له أن " يصبر " لكنه لا يمكن أن يتقبل أي انزياح تركي بهذا الصدد ولو تطلب الأمر أكثر من محاولة انقلابية أو اغتيايات، كما حصل في ١٥ تموز/ يوليو ٢٠١٦ أو حتى تنازلات كما حصل في الإتفاق الأولي على " المنطقة الآمنة " بين انقرة وواشنطن في ٧ آب/ أغسطس ٢٠١٩ .

٥- وفي الوقت نفسه ليست إيران ولا روسيا بديلاً اقتصادياً مغرباً عن الغرب، ولم تخرجا بعد من صورة " العدو " المتشكلة عبر التاريخ في الوعي التركي. هذا لا يعني القطيعة أو العداء معهما، فتركيا تحاول الاستفادة منهما قدر الإمكان كورقة ضغط على الغرب من جهة، ولتحقيق مصالح اقتصادية وامنية من جهة أخرى، لكن ليس على حساب العلاقات الاستراتيجية مع الغرب (بما فيه إسرائيل).

٥- لا تختلف كثيراً مواقف العلمانيين والمؤسسة العسكرية وفي السياق أحزاب المعارضة، وفي رأسها حزب الشعب الجمهوري عن موقف الإسلاميين. فالجميع مع استمرار العضوية في " الأطلسي " والعلاقات مع أميركا واستمرار المسار الأوروبي في الإصلاح وإقامة أفضل العلاقات مع إسرائيل والنظر إلى إيران وروسيا كـ " خطرين " و " عدوين " واعتبار المسألة الكردية داخل تركيا وشمال سوريا والعراق مسألة إرهاب وانفصال. جلّ ما أقدمت عليه المعارضة هو الاعتراض على سياسات تكتيكية لأردوغان أوصلت إلى نتائج لا تخدم مصلحة تركيا مثل الوضع في شمال سوريا واللاجئين السوريين والخلاف مع أميركا فضلا عن قضايا داخلية مثل محاولات أسلمة الدولة.

لقد شهدت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة أكثر من ١٢ توترا كبيرا خلال السبعين سنة الماضية وكانت تعود إلى طبيعتها، كذلك الأمر مع الاتحاد الأوروبي، فيما العلاقات مع إسرائيل، رغم كل الاهتزازات، تشمل كل الصعد. في الخلاصة إن الحديث عن انحياز أو انزياح لتركيا عن تموضعها الغربي ليس واقعيًا.

رئيس التحرير